

Distr.: General
13 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيس: السيد راي (نيبال)
فيما بعد: السيدة دانييلتشاكوف (نائبة الرئيس) (سلوفاكيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-13132 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

المنافشة العامة (تابع)

التنمية المستدامة، وهو ما يُعد خطوة حاسمة في توفير التمويل بشروط ميسرة ومثال يحتذى به.

5 - السيد بوبوليتسيو (بيرو): قال إن الأزمة الصحية والاقتصادية التي تسبب فيها كوفيد-19 ينبغي أن تُعتبر فرصة لإيجاد حلول عالمية للمشاكل الهيكلية داخل البلدان وإعادة البناء على نحو أفضل، دون ترك أحد خلف الركب. وأضاف أن الأمم المتحدة هي المنبر المثالي لتنسيق استجابة دولية متماسكة، ينبغي أن تسعى في إطارها إلى القضاء على الحماينة وانعدام الثقة، بغية تخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى القضاء على الفقر ويكفل معاملة أي علاجات، أو أي لقاح يتم التوصل إليه في نهاية المطاف ضد مرض فيروس كورونا، على أنها ملكية عامة دولية.

6 - وتابع قائلاً إن مجموعات تدابير الانتعاش الاقتصادي التي تنفذها البلدان ستنجح لها البدء في العودة إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030 مع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب بيرو بالمبادرات المالية التي تقودها جامايكا وكندا وكوستاريكا، والتي تهدف إلى تشجيع انتعاش أكثر استدامة وشمولاً. وأشار إلى وجوب إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل في إطار هذه المبادرات لكيلا تفقد المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققتها مؤخراً بعد جهد جهيد. وأردف قائلاً إن بيرو ما فتئت تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي الشامل والمنصف والمستدام، وأبرزت التقدم الذي أحرزته عند تقديم استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في تموز/يوليه 2020. وأعرب عن أسفه لعدم اعتماد أي إعلان وزاري في المنتدى، بسبب الظروف الراهنة.

7 - واستطرد قائلاً إن الجائحة قد أدت إلى تفاقم الأزمة البيئية، مما زاد من ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. والتركيز المقبول عموماً على النمو الاقتصادي قبل أي شيء آخر يعرض المجتمعات والاقتصادات للخطر بشكل متزايد. ولا يزال تمويل أنشطة مكافحة تغير

1 - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): قال في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو* إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتباطؤ الاقتصادات وكشفت عن الحاجة إلى تعاون دولي أقوى. وأضاف أن المكسيك وضعت مشروع قرار بشأن ضمان الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية، اعتمدته الجمعية العامة في نيسان/أبريل 2020، وما زال محتواه شديد الأهمية. وينبغي أن تسترشد جهود التعافي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030: إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب الجائحة تتطلب إحراز تقدم في الأبعاد البيئي والاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة.

2 - وقال إن المكسيك ترحب بقرار تنشيط عمل اللجنة وتدعو إلى إجراء حوار مباشر يتجاوز الخطاب ويتمخض عن نتائج ملموسة. وينبغي ألا يكون الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أولوية للحكومات فحسب، بل أيضاً أولوية لجميع المستفيدين من أعمال المنظمة في الميدان. وفي هذا الصدد، أعلن أن وفد بلده يعترم اقتراح تدابير لتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وعلى اللجنة أن تحرص على أن تكون القرارات التي تتخذها متسقة مع أهداف التنمية المستدامة، وأن تعكس الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة.

3 - وأشار إلى أن من أوجه عدم المساواة الخطيرة التي أبرزتها الجائحة عدم إمكانية وصول نصف سكان العالم إلى الإنترنت. وفي هذا الخصوص، أعلن أن المكسيك تواصل دعم خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام، وأنها ستواصل المضي قدماً بالمناقشات في إطار مجموعة الأصدقاء المعنية بالتكنولوجيات الرقمية، التي تشارك في رئاسته.

4 - وفي الختام، أفاد بأن المكسيك أصبحت، في أيلول/سبتمبر 2020، أول بلد يصدر سنداً سيادياً مستداماً مرتبطاً بأهداف

* أدلى ممثل المكسيك ببيان مسجل مسبقاً بالفيديو، في ظل الظروف الاستثنائية التي تجري فيها أعمال اللجنة الثانية خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وفقاً لتنظيم أعمال اللجنة المعتمد (A/C.2/75/L.1) وورقة غرفة اجتماعات المكتب بشأن أعمال اللجنة في الدورة الخامسة والسبعين (A/C.2/75/CRP.2) ولم يتم إقراره ضمن المحاضر الموجزة إلا من باب التيسير ولا يشكل سابقة لأي دورة مقبلة.

12 - وقال في الختام إن حكومة سيراليون، على الرغم من التحديات التي يواجهها البلد، مثابرة على تنفيذ خططها الإنمائية المتوسطة الأجل. فبعد مرور سنة على تنفيذ الخطة، أعطت الأولوية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالعدل والمؤسسات القوية، مع ضمان أيضا قدر من الاستثمار في بقية الأهداف. وخصصت 21 في المائة من الميزانية الوطنية لتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع، مع تركيز خاص على تعليم الفتيات. كما تعطي الأولوية لتمكين المرأة، الذي يعد محركا رئيسيا آخر للتنمية الوطنية.

13 - السيدة أورتيث (هندوراس): قالت إن تدابير التباعد البدني وضرورة الحجر الصحي تضر بالبلدان اقتصاديا واجتماعيا على السواء. فبإغلاق الحدود وانقطاع سلاسل القيمة العالمية، يُتوقع أن ينكمش اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنحو 4 في المائة في عام 2020. وأضافت أن الأزمة تزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، مما يعرض للخطر بوجه خاص بعض الأفراد والأسر المعيشية، لا سيما في البلدان النامية.

14 - وأضافت أن حكومة هندوراس قد نفذت خطة لتخفيف آثار الجائحة، تهدف تدابيرها الأولى إلى احتواء الفيروس وتعزيز نظام الرعاية الصحية. كما اتخذت خطوات للحد من أثر الجائحة على الاقتصاد الكلي ولضمان حصول أضعف الأسر على الضرورات الأساسية. بيد أن حدوث ركود لا يزال مرجحا. ففي ضوء حجم الاقتصاد غير الرسمي في هندوراس، يمكن أن يواجه العديد من المؤسسات التجارية والعمال فقدان الدخل جزئيا أو كليا، مما سيؤثر تأثيرا كبيرا على رفاههم حيث أن نسبة 64,7 في المائة من السكان تعيش بالفعل تحت عتبة الفقر. وأوضحت أن هذه الخسائر ستؤثر بدورها على الطلب الداخلي، وسيلحق ذلك مزيدا من الضرر بالمؤسسات التجارية، فضلا عن التقدم الاقتصادي العام.

15 - وواصلت كلامها قائلة إن هندوراس، على الرغم من الأزمة الحالية، لا تزال ملتزمة بتنفيذ خطة عام 2030، لا سيما مع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواجه البلدان النامية مجموعة من المشاكل إلى جانب الجائحة: فآثار تغير المناخ، وتزايد أوجه عدم المساواة، واستمرار جيوب الفقر والجوع، والتوسع الحضري السريع، وتدهور البيئة، كلها تزيد من عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع والفقر. فمن الضروري الانتقال إلى مجتمعات مستدامة وقادرة

المناخ ذا أهمية حاسمة؛ فينبغي تزويد آليات مثل الصندوق الأخضر للمناخ بالموارد والقدرات لاتخاذ قرارات فعالة، مع مراعاة مصالح البلدان النامية بشكل كامل في عمليات صنع القرار. وبعبارة أخرى، باعتبارها من البلدان العشرة الأكثر تنوعا في العالم، والمنتجة لمحاصيل تعد أساسية للأمن الغذائي الدولي، تعرف أن حماية التنوع البيولوجي أمر حيوي. ففي عام 2019، استضافت مؤتمر قمة رئاسي بالاشتراك مع كولومبيا، تمخض عن إبرام ميثاق لينيسيا للتنمية المستدامة وحماية الأمازون.

8 - ومضى يقول إن الحد من مخاطر الكوارث يجب أن يظل على رأس جدول الأعمال الدولي. ولذلك ينبغي إدراج إدارة مخاطر الكوارث في جميع الخطط المتعلقة بالتعافي بعد كوفيد-19، تماشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

9 - ولما كان تنشيط أساليب عمل اللجنة أمرا بالغ الأهمية، اختتم كلمته بحث الوفود على تقديم قرارات موجزة ومحددة وعملية المنحى.

10 - السيد كابا (سيراليون): قال إن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة هي البلدان الأشد تضررا من جائحة كوفيد-19، حيث تواجه تحديات منها انخفاض الاستثمار والتجارة والتحويلات المالية؛ وتزايد الديون؛ والحيز المالي المحدود الذي يزيد من تقييد قدرتها المحدودة أصلا على الاستجابة. وأكد أن العواقب الاقتصادية المدمرة للجائحة قد أثرت سلبا على تنفيذ خطة التنمية المتوسطة الأجل في بلده للفترة من عام 2019 إلى عام 2023، وعلى ميزانيته لعام 2020. ووضعت الحكومة برنامجا قصير الأجل للاستجابة الاقتصادية وخطة للاستجابة الصحية والاجتماعية، إلى جانب تدابير أخرى تهدف إلى التخفيف من أثر الفيروس والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي.

11 - وأردف قوله إن أهمية تعددية الأطراف والتضامن العالمي هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، ومما يشجع في هذا الصدد إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. ويجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل اتخاذ تدابير على وجه السرعة من أجل التصدي للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بطرق منها تقديم دعم مالي وتقني كبير، لا سيما لأقل البلدان نموا. وينبغي مواءمة خطط الانتعاش المستدام مع خطة عام 2030 واتفاق باريس ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء اقتصاد عالمي أكثر إنصافا.

الأهمية الحيوية أيضا إحراز تقدم في تنفيذ الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

19 - وواصل كلامه قائلا إن السنة التي تسبق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تكون سنة التزام وعمل من أجل منع التدهور، وخفض الانبعاثات، وزيادة القدرة على الصمود، وتسريع النمو الأخضر والشامل القادر على التكيف مع تغير المناخ. وأفاد بأن المملكة المتحدة ستستضيف مؤتمر قمة للطموح المناخي في كانون الأول/ديسمبر 2020 بالشراكة مع الأمم المتحدة، وفي عام 2021، ستستغل رئاستها لكل من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف ومجموعة الدول السبع لمواصلة التشجيع على اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ.

20 - وأكد على ضرورة مراعاة احتياجات أكثر البلدان هشاشة، التي تقامت أوجه ضعفها المتأصلة بسبب الأزمة، في جميع جهود الإنعاش. وستواصل المملكة المتحدة، باعتبارها تشارك في قيادة فريق المناقشة المعني بالتعافي بشكل أفضل من أجل الاستدامة في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، إعطاء الأولوية لاحتياجات تلك البلدان. وأشار إلى أن المملكة المتحدة وجهت في وقت سابق من عام 2020، إلى جانب سويسرا، نداء لاتخاذ إجراءات بشأن التحويلات المالية حظي بدعم أقاليمي. وفي وقت لاحق من تشرين الأول/أكتوبر 2020، ستعقد مؤتمرا بشأن إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة، بالشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار مجموعة العشرين، تؤيد المملكة المتحدة أهلية عدد كبير من البلدان لمبادرة تعليق خدمة الديون، وتؤيد تماما تمديد المبادرة. وقال إن على جميع بلدان مجموعة العشرين أن تنفذ المبادرة بالكامل وأن تنقيد بأعلى المعايير المتعلقة بشفافية الديون من أجل كفالة أن تتكامل المبادرة بالنجاح.

21 - وقال في الختام إن مبادئ فعالية التنمية لا تزال تتسم بالأهمية التي اتسمت بها دائما. وأضاف أن زيادة الشفافية ومكافحة الفساد يوفران أفضل أساس للنمو الاقتصادي المستدام. واستدرك قائلا إن المعونة وحدها لا يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة. وحسبما اتفقت عليه الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، من الضروري تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتعبئة استثمارات القطاع الخاص، وإعداد بيانات مصنفة بشكل أفضل لتوجيه عملية صنع القرار.

على الصمود، حيث تدار الموارد الطبيعية المحدودة على نحو مستدام، ويحصل كل شخص على الخدمات الأساسية.

16 - واختتمت قائلة إن انخفاض فرص وصول البلدان المتوسطة الدخل إلى التمويل بشروط ميسرة يثير القلق في ضوء الطلبات المتزايدة والتحديات الإنمائية الجديدة التي تواجهها مع نمو مستويات دخلها. وفي هذا الصدد، رأت أنه يتعين وضع مؤشرات متعددة الأبعاد لتقييم الحقائق المعقدة والمتنوعة للتنمية تقييما دقيقا وتيسير التوزيع المناسب للموارد. وتتيح جائحة كوفيد-19 فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق عولمة عادلة، مع احترام حقوق الجميع وكرامتهم. وتقرض خطة عام 2030 ضرورة تجاوز الأساليب التقليدية لقياس التنمية وتصنيف البلدان وتخصيص الموارد. فهي تتيح فرصة لتحويل العالم.

17 - ممثل المملكة المتحدة: متحدثا عبر اتصال بالفيديو، قال إن من المهم مواصلة إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنشيط عمل اللجنة، نظرا للدور المهم الذي تضطلع به المنظمة. وأضاف أن المملكة المتحدة ما فتئت تؤيد بقوة تعددية الأطراف طوال نقشي الجائحة وتبرعت بأكثر من بليون دولار في سياق الاستجابة الدولية. وأشار إلى أن رئيس الوزراء أعلن، في الأسبوع السابق، عن تخصيص مبلغ إضافي قدره 600 مليون دولار للالتزام المسبق لإتاحة لقاحات كوفيد-19 في السوق على الصعيد العالمي، ومبلغ قدره 400 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية خلال السنوات الأربع المقبلة. كما ضاعفت المملكة المتحدة قرضها للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، وقدمت ما يصل إلى 190 مليون دولار في شكل منح لتخفيف عبء الديون. وتظل المملكة المتحدة ثالث أكبر مانح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا تزال تقي بالتزامها بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

18 - وأكد أنه، حال انتهاء مرحلة الطوارئ لجائحة كوفيد-19، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تحقيق انتعاش مستدام وشامل يراعي البيئة ويكفل القدرة على الصمود من أجل تهيئة عالم أفضل للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، أعلن أن المملكة المتحدة ستواصل تأييد النهج المراعي للمنظور الجنساني المحدد في خطة عام 2030. ويجب إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بسبل منها إتاحة 12 سنة من التعليم الجيد لجميع الفتيات، ودعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ورأى أن من

وتسخير المواهب باعتبارها محركا للتنمية، مع التركيز على الابتكار وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

26 - السيد سريفيهوك (تايلند): قال إن خطة عام 2030 ينبغي أن توجه عملية إعادة البناء على نحو أفضل، ودعا إلى اتخاذ إجراءات جماعية للتعجيل بتنفيذها مع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن استراتيجيات التعافي يجب أن تكون متمحورة حول الإنسان، مع تركيز الجهود على الفئات الأكثر ضعفاً للحيلولة دون تفاقم التفاوتات المستمرة. ومن الضروري ضمان الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات الأساسية للجميع، مع مواصلة الاستثمار في التأهب لمواجهة الأزمات المحتملة وقوعها في المستقبل. ويجب أن تكون عمليات تشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعلاجاته واللقاحات المضادة له منافع عامة عالمية، مع إتاحة فرص متكافئة لكي يحصل عليها الجميع.

27 - وأردف قائلاً إنه يتعين إضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة، وتمكين المجتمعات المحلية من استخدام حكمتها وخبراتها في التصدي لما يواجهها من تحديات خاصة بها. فالنهج المحلي الذي يتبعه بلده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمعروف باسم فلسفة اقتصاد الكفاية، يقوم على التنمية البشرية وبناء القدرة على الصمود. وتتطلع تايلند إلى مواصلة مشاطرة نهجها، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

28 - وتابع قائلاً إن كوفيد-19، باعتباره مرضاً حيوانياً المصدر، يشكل تحدياً صارخاً بضرورة إعادة تحديد علاقة البشرية بالطبيعة. فربما يتعين تعديل النماذج الاقتصادية والمالية القائمة من أجل التصدي للتحديات البيئية مع تعزيز النمو أيضاً. وأشار إلى أن تايلند تعمل على تحقيق اقتصاد التدوير البيولوجي الأخضر الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

29 - واستطرد قائلاً إن تايلند دأبت على دعم الإصلاحات الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة وتجاوباً، وهي ترحب باستجابة المنظومة السريعة لهذه الجائحة. وذكر أن تايلند تسهم بمبلغ 100 000 دولار في صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها لدعم عمليات التصدي الاجتماعية والاقتصادية السريعة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، وتشجع البلدان الأخرى على المساهمة فيه. واستشرافاً للمستقبل، قال إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 يجب أن يدفع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

22 - السيد غريغوريان (أرمينيا): قال إن للجنة دوراً رئيسياً في تشكيل عملية التعافي بعد الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل، مسترشدة في ذلك بخطة عام 2030. وأضاف أن التقدم المحرز في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يبعث على الارتياح، حيث إنه سيكون المنظمة من مساعدة الحكومات بوجه أفضل في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23 - وأعرب عن أسفه لأن بعض الدول قررت استغلال أوجه الضعف الناتجة عن الجائحة لتنفيذ تهديداتها الطويلة الأمد باستخدام القوة، في انتهاك واضح لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ففي 27 أيلول/سبتمبر 2020، شنت القوات المسلحة لأذربيجان، بدعم من جهات فاعلة خارجية ومقاتلين إرهابيين أجانب، هجوماً واسع النطاق على طول خط التماس مع ناغورنو - كاراباخ. وقُتل عشرات المدنيين وجُرح مئات آخرين أثناء العدوان الأذربيجاني المستمر. ودُمرت مستوطنات مدنية وبنى تحتية حيوية، مما أسفر عن مخاطر بيئية جسيمة. وأردف قائلاً إن أذربيجان رفضت صراحة نداءات المجتمع الدولي لوقف الأعمال العدائية والالتزام بتحقيق السلام: بل إنها لا تزال تعرض للخطر حياة البشر وحقوق شعوب المنطقة في التنمية.

24 - وأوضح أن أرمينيا تولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 تنفيذاً كاملاً، خاصة وأن البلدان النامية غير الساحلية ستكون من بين أشد البلدان تضرراً من الجائحة. ويعد اعتماد خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، في 25 أيلول/سبتمبر 2020، خطوة أساسية في هذا الصدد.

25 - واختتم كلمته قائلاً إن حكومة بلده قدمت استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في 10 تموز/يوليه 2020. وبرنامج الإصلاح الطموح الذي وضعته الحكومة يراعي أهداف التنمية المستدامة ويشمل جميع مجالات الحياة العامة تقريباً، ولكنه يركز بصفة خاصة على حماية حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتحسين الإدارة العامة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للبلد وأهدافه في مجال التنمية البشرية على الأجل الطويل ترد في استراتيجية التحول في أرمينيا بحلول عام 2050. وتعطي الحكومة الأولوية للاستثمار في الأشخاص

للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي سيغطي الفترة من عام 2021 إلى عام 2024. فكلومبيا لا تزال مقتنعة بقيمة تعددية الأطراف في تحقيق التنمية والسلام والأمن العالمي.

33 - السيد مالك (الهند): قال إن الهند قدمت، في استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2020، برامجها الإنمائية الوطنية التي تعكس الرؤية الدولية المبيّنة في خطة عام 2030. فمن خلال المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، تمكّنت الهند من انتشار أكثر من 271 مليون شخص من براثن الفقر، ومنذ عام 2015، فُتح أكثر من 400 مليون حساب مصرفي جديد للفقراء. ومن خلال مبادرة أطلقتها حملة الهند النظيفة، جرى بناء أكثر من 110 ملايين مرحاض في المناطق الريفية بهدف تحسين الصرف الصحي في جميع أنحاء البلد، ويستفيد 5 ملايين شخص بتغطية الرعاية الصحية في إطار نظام "أيوشمان بهارات"، وهو أكبر نظام للحماية الصحية في العالم.

34 - وتابع قائلاً إن الدور القيادي للبلد في الحفاظ على البيئة تجلّى من خلال استضافته للاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، في شباط/فبراير 2020، وكذلك الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في أيلول/سبتمبر 2019. وأشار إلى أن الهند تهدف إلى أن تكون خالية من البلاستيك أحادي الاستخدام بحلول عام 2022، وإلى تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030. غير أن من المهم ضمان أن تمتثل المبادرات البيئية للاتفاقيات البيئية التي جرى التفاوض عليها بعناية وأن توطدها، بما يمثل الإرادة الجماعية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة للدول. وفي هذا الصدد، قال إن الهند لا تؤيد الاتجاه الأخير المتمثل في طمس الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو وتمويه الفوارق والتوازن بين تلك الاتفاقيات. ومن المهم بنفس القدر مقاومة المحاولات التي تبذل للربط بين القضايا البيئية والقضايا غير البيئية.

35 - ومضى يقول إن الهند بدأت تنفيذ عدة مبادرات للطاقة النظيفة، شملت توسيع نطاق الحصول على وقود الطهي النظيف ليشمل أكثر من 80 مليون أسرة معيشية، وخطة للحصول على 450 غيغواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. واستدرك قائلاً إن الحاجة تقتضي، مع ذلك، وعياً أكبر فيما يتعلق بالمصادر المختلطة للطاقة في بعض البلدان التي غالباً ما لا تكون من اختيارها. فالتحول من شكل من أشكال الطاقة إلى شكل آخر يتطلب التزاماً قوياً، وإن

إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وأنهى كلامه قائلاً إن البلدان تعتمد على المنظومة للمساعدة على صون المكاسب الإنمائية، والتصدي للتحديات المستمرة والناشئة، والنهوض بالإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30 - السيد فيرنانديز دي سوتو بالديراما (كولومبيا): قال إن الالتزام الأقوى بتنفيذ خطة عام 2030 والتعجيل بالعمل من أجل تنفيذها أصبحا يكتسيان أهمية أكبر، بسبب الآثار السلبية المترتبة على كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، كشفت أزمة المناخ بوضوح الروابط بين الصحة البشرية والطبيعة والنظم الإيكولوجية، مما يحتم على البلدان النامية، التي تتأثر بصورة غير متناسبة، أن تتعش اقتصاداتها بحيث تكون مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ وتتسم بانخفاض انبعاثات الكربون. فالحّد من الاحترار العالمي إلى مستوى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030 يعني إعادة بناء اقتصادات أكثر استدامة وشمولاً للجميع، والتقليل من مخاطر الكوارث وكبح فقدان التنوع البيولوجي. وتابع قائلاً إن كولومبيا، باعتبارها من البلدان التي تتمتع بتنوع بيولوجي شديد، لا تزال ملتزمة التزاماً قوياً باتفاق باريس، وباعتماد إطار فعال وطموح وقابل للتحقيق للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وقد وقّعت مؤخراً على تعهد القيادات من أجل الطبيعة الذي التزم بموجبه أكثر من 70 رئيساً من رؤساء الدول والحكومات باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية البيئة وإصلاحها في الفترة الممتدة حتى عام 2030.

31 - واسترسل قائلاً إنه يلزم اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات لزيادة الإنتاجية وتوليد فرص العمل. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء آليات لتلبية احتياجات قطاع الأعمال التجارية من السيولة، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتصل بكولومبيا، فإن تعزيز الصادرات يشكل أولوية، ولا سيما الصادرات القائمة على الخدمات المعرفية والاقتصاد الإبداعي. ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم في التجارة الإلكترونية وسلاسل القيمة والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر، تمشياً مع توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي انضمت إليها كولومبيا في عام 2020. وألمح إلى أن كولومبيا تظل ملتزمة بتبادل الممارسات الجيدة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين ينطويان على إمكانات فائقة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

32 - وختم قائلاً إنه ينبغي إيلاء المواضيع الرئيسية لعمل اللجنة الاعتبار المناسب في مشروع القرار الجديد بشأن الاستعراض الشامل

قيادة سياسية مسؤولة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي مقتنعة أيضا بالدور التنسيقي الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030.

41 - واستطرد قائلا إن الاتجار بالبشر والرق المعاصر في تزايد نتيجة للآثار الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق الناجمة عن كوفيد-19. فمع وقوع المزيد من الأسر في براثن الفقر المدقع، يصبح الأطفال في المجتمعات المحرومة أكثر عرضة لمخاطر عمل الأطفال وزواج الأطفال والاتجار بالأطفال. ولأول مرة منذ 20 عاما، يبدو من المحتمل أن ينعكس مسار المكاسب العالمية المحققة في مجال الحد من عمل الأطفال. وقال إن الحكومة والقطاع الخاص يلتزمان في ليختنشتاين التزاماً قوياً بالتصدي للتدفقات المالية المتأتية من الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت ليختنشتاين مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تسمى "مبادرة التمويل من أجل مكافحة الرق والاتجار بالبشر". ووضعت أيضا مخططاً لدعم الجهات الفاعلة المالية للمساعدة في القضاء على الرق، بطرق منها التشجيع على التمويل المستدام والمبتكر، والإقراض والاستثمار المتسمين بالمسؤولية، فضلاً عن الامتثال والتنظيم. وأوضح أن باستطاعة الجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الثانية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكذلك مجلس الأمن، وبلدان مجموعة العشرين، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، أن تضطلع بدور هام في تأمين الدعم السياسي للمخطط وتيسير تعميمه.

42 - وختم تدخله بالقول إن التدفقات المالية الناجمة عن النشاط الإجرامي لا تحرم الحكومات والمواطنين من الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة فحسب، وإنما تقوض أيضا سيادة القانون والمؤسسات العامة. فكثيرا ما تستخدم الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر فيما بعد في أنشطة غير مشروعة أخرى مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذلك، فإن مختلف مكونات تلك التدفقات المالية غير المشروعة تحتاج إلى دراسة تحليلية واضحة يمكن أن يُسترشد بها في تصميم الاستجابات السياساتية الفعالة. وإن دمج التدفقات المالية تحت المصطلح العام "التدفقات المالية غير المشروعة" ينطوي على خطر الحد من الوضوح والفهم، الأمر الذي يقوض بدوره الاستجابات السياساتية.

43 - السيدة أو هيونجو (جمهورية كوريا): تكلمت عبر اتصال بالفيديو، فقالت إن الحاجة تقتضي اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للحيلولة دون أن تؤدي أزمة

التجني على البلدان دون إتاحة الوقت اللازم للانتقال التدريجي أمر يؤدي إلى نتائج عكسية.

36 - وأفاد بأن رؤية رئيس الوزراء التي تقوم على تعويل الهند على نفسها تجسدت في عمليات التصدي الوطنية للجائحة، وهي رؤية تضمنت حزمة تحفيزية تزيد قيمتها على 300 بليون دولار، وتدابير لحماية الأرواح وسبل العيش. فالهند قدمت مساعدة طبية لأكثر من 150 بلدا، وتعهدت بتقديم 15 مليون دولار إلى تحالف غافي للقاحات، وفعلت صندوق الطوارئ من أجل التصدي لكوفيد-19 التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بمساهمة أولية قدرها 10 ملايين دولار. وتعتزم، بوصفها أكبر بلد منتج للقاحات، استخدام قدرتها على الإنتاج والتوزيع لصالح البشرية جمعاء.

37 - واسترسل قائلا إن الهند، التزاما منها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، شجعت بنشاط التحالف الدولي للطاقة الشمسية والائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث؛ وهي تدعم أيضا البلدان النامية من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة الذي تبلغ مخصصاته 150 مليون دولار.

38 - وختم بالقول إن الجائحة تتيح فرصة لإجراء تحسينات. وبالمثل، يجب أن يكون عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصدر إلهام للتغيير وألا يصبح مجرد عقد للتعافي.

39 - السيد سباربر (ليختنشتاين): قال إن الآثار البعيدة المدى الناجمة عن كوفيد-19، مقترنة بأزمة المناخ المتواصلة وفقدان التنوع البيولوجي، تبرز أن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يكن كافيا حتى الآن. وكان من الممكن للاستثمار في وقت أبكر وبقدر أكبر في مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشفافة وفي نظم الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية والبيئة، أن يجعل العالم في وضع أفضل بكثير يمكنه من التصدي للجائحة الحالية، ومجابهة التهديدات المقبلة.

40 - وأضاف قائلا إن مبادئ الإدماج والإنصاف والنمو والاستدامة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة هي مبادئ أساسية لإعادة البناء على نحو أفضل. وعلى وجه الخصوص، فإن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بسيادة القانون والمؤسسات القوية يتسم بأهمية حاسمة من حيث التصدي بصورة فعالة ومستدامة، ودرء الأزمات في المستقبل. وأشار إلى أن ليختنشتاين تتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة إعادة بناء الثقة في المؤسسات التي يجب أن تكون لها

المشمولين بشبكات الأمان الاجتماعي من آثارها الاجتماعية والاقتصادية وقتاً أطول. ومع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من حماية المكاسب التي تحققت بالفعل، على الرغم مما يعترضها من تفاوت وعدم كفاية، وتكثيف الجهود حيث تشتد الحاجة إليها، مثل التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة الطبيعية، واستمرار التفاوتات وانتشارها.

48 - وتابع قائلاً إن الاستدامة عامل رئيسي في ازدهار بلده: فاحترام موارده الطبيعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان قد مكنا آيسلندا من التمتع بنمو اجتماعي واقتصادي سريع وشامل للجميع نسبياً. ولذلك، تركز آيسلندا، في سياستها الخارجية وتعاونها الإنمائي الدولي، على التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل على التصدي لتغير المناخ، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الإنسان للجميع. وأشار إلى أن آيسلندا، باعتبارها تشارك في قيادة ائتلاف العمل من أجل جيل المساواة المعني بالعنف الجنساني، تحث البلدان الأخرى على العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ضمان حصول الجميع على الرعاية والحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. فينبغي أن تولي جميع البلدان اهتماماً أكبر لأولئك الذين تتعرض حقوقهم الأساسية للخطر، مثل المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

49 - وذكر أن آيسلندا ظلت تركز، منذ أوائل القرن العشرين، على تحسين نوعية الأراضي والحد من تدهورها، وهو السبب الجذري للعديد من التحديات المجتمعية الملحة. وهي تواصل دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بسبل منها مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. فبعض الحلول الأكثر فاعلية هي الحلول منخفضة التكلفة والبسيطة والقائمة على الطبيعة مثل استصلاح الأراضي.

50 - وأردف قائلاً إن على اللجنة أن تكفل، مع بدء الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أن يقدم مشروع القرار الجديد توجيهات هادفة وتطلعية للفترة المليئة بالتحديات التي تنتظرنا في المستقبل. وينبغي أن تواصل اللجنة أيضاً عملية تنشيط أساليب عملها بهدف ضمان أن يكون عملها متوافقاً تماماً مع خطة عام 2030 وألا تتماهى في مناقشة مسائل عفا عليها الزمن. وختم بالقول إن آيسلندا تظل ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ خطة عام 2030

كوفيد-19 إلى ركود عالمي مستمر. فالتنسيق لحماية سلاسل القيمة العالمية والتجارة الحرة، استناداً إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، يكتسي أهمية بالغة أيضاً. وتابعت قائلة إن جمهورية كوريا ما فتئت تعمل على حماية سلاسل الإمداد العالمية من الاضطرابات وتيسير حركة الأشخاص الأساسية عبر الحدود.

44 - وأردفت قائلة إن الحكومة وضعت، في تموز/يوليه 2020، استراتيجية جديدة للنمو المستدام في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، هي "الاتفاق الكوري الجديد"، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء اقتصاد منخفض الكربون ومراعٍ للبيئة ومزقمن وأكثر مساواة وشمولاً للجميع. وستقدم جمهورية كوريا مساهمة محدثة محدّدة وطنياً بموجب اتفاق باريس بحلول نهاية عام 2020، وهي تتطلع إلى تقديم استراتيجيتها الطويلة الأجل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة قريباً. وأشارت إلى أن جمهورية كوريا ستستضيف أيضاً، في عام 2021، مؤتمر القمة الثاني بشأن مبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام 2030. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جرى الاحتفال للمرة الأولى باليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء في أربع مدن في أيلول/سبتمبر 2020.

45 - وأضافت قائلة إن الجائحة كانت بمثابة تذكير بقيمة الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. وما كان للجهود الجبارة التي تبذلها جمهورية كوريا في مجال الاختبار واقتفاء أثر مخاطمي المرضى والعلاج من أجل التصدي لكوفيد-19 أن تكون فعالة لولا الشراكات القوية مع القطاع الخاص. ولذلك، من المهم مواصلة العمل مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص والجهات الخيرية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.

46 - وأفادت بأنه ينبغي، عند التفاوض على مشروع القرار بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أن تكفل الدول الأعضاء مراعاة وضمان استدامة التقدم المحرز منذ اعتماد استعراض عام 2016. وفي خاتمة حديثها قالت إن من شأن اتباع نهج معزز على نطاق المنظومة، يركز على تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات ودعم البرامج، أن يساعد على إدارة المقايضات وإيجاد أوجه تآزر بين مختلف الأولويات. فينبغي لجهات التنسيق المقيمة ذات الصلاحيات أن تيسر اتساق الأفرقة القطرية وأن تعزز الروابط بين الجهود المبذولة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

47 - السيد فالتيسون (آيسلندا): قال إن جائحة كوفيد-19 ألحقت أشد الضرر بالفئات الأكثر ضعفاً؛ وسوف يستغرق تعافي الناس غير

55 - ونظراً إلى أن معظم النظم الإيكولوجية في الأرض عابرة للحدود، قالت إن وفد بلدها قرر اقتراح مشروع قرار جديد بعنوان "الطبيعة لا تعرف حدوداً: التعاون عبر الحدود عامل رئيسي في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام"، وذلك بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال مواصلة تطوير التعاون.

56 - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد الجهود المبذولة لترشيد أعمال اللجنة ويأمل أن يتم النظر في البنود الرئيسية من جدول الأعمال بالكامل خلال الدورة الحالية.

57 - السيد هريدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن الشراكة العالمية الحقيقية القائمة على تعددية الأطراف والتضامن تتسم بالأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، في ضوء الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للجائحة. لكن التعاون على التصدي لآثار كوفيد-19 يجب ألا يحل محل وسائل تنفيذ خطة عام 2030، لا سيما تلك التي تهدف إلى القضاء على الفقر. فالحق في التنمية حق عالمي، ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة مبدأ له أهمية حاسمة في التمتع بهذا الحق. وذكر بأن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بتوفير موارد مالية إضافية كافية يمكن التنبؤ بها، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لتمكين البلدان النامية من السعي إلى تحقيق التنمية.

58 - وأضاف قائلاً إن نيكاراغوا تمكنت من الحد من الفقر بشكل كبير، من 48,3 في المائة عام 2007 إلى 24,9 في المائة عام 2017، عن طريق برامج ومشاريع اجتماعية واقتصادية. كما أن نيكاراغوا من البلدان الخمسة التي تحتل مرتبة الصدارة في العالم فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين. وصنفت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيكاراغوا في المرتبة الثالثة على صعيد العالم من حيث نسبة النساء في الوظائف العامة، ويتم النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال سياسة حكومية ذات أولوية عليا.

59 - وأردف قائلاً إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر تعوقها تدابير قسرية انفرادية، تشكل، في سياق الجائحة، جرائم ضد الإنسانية، مما يجعل تعليقها الفوري مسألة ضرورية. ولا بد أيضاً من اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف عبء الديون لتجنب أزمة ديون عامة طويلة الأمد.

وإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، سواء في الداخل أم في الخارج.

51 - السيدة مولدويسيفا (قيرغيزستان): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بتنفيذ خطة عام 2030 عن طريق خططها واستراتيجياتها الوطنية، حسبما تسمح به مواردها. وأضافت أن المساعدة الدولية، لا سيما المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومؤسسات بريتون وودز، ما زالت تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. وأفادت بأن حكومة بلدها قدمت استعراضها الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2020.

52 - وأردفت قائلة إن جائحة كوفيد-19 قد اقتضت اتخاذ تدابير إضافية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعين على وجه الخصوص اتخاذ تدابير لتمويل التنمية وتخفيف عبء الديون. فمن شأن إعادة هيكلة الديون الخارجية، مع التركيز على مقايضة الديون بمشاريع في مجالات الرعاية الصحية وحماية البيئة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، أن تحرر موارد إضافية لمكافحة كوفيد-19، مما يمكن الدول الأعضاء من التعافي بشكل أفضل وأكثر استدامة. ورأت أن تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الفساد وزيادة الشفافية المالية وضمان إعادة الأصول المنقولة بطريقة غير مشروعة ستزيد أيضاً من إمكانية حصول البلدان النامية على ما تحتاج إليه من موارد مالية لمكافحة الجائحة.

53 - وأكدت أن استعادة العلاقات التجارية، التي تعطلت بسبب الجائحة، لا تقل عن ذلك أهمية. ولما كانت البلدان النامية تعتمد على استيراد بعض السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية، ينبغي للدول الأعضاء ألا تطبق إلا قيوداً ضرورية ومتناسبة على حرية نقل السلع. وأعربت عن استعداد قيرغيزستان للمشاركة في المشاورات غير الرسمية بشأن تحديث القرار السنوي المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، الذي ينبغي أن يسهم في مواجهة الأزمة التجارية.

54 - وأفادت بأن حكومة بلدها تنفذ باستمرار الأحكام الرئيسية لإطار سينداي وستواصل دعم مبادرات الأمم المتحدة وقراراتها الرامية إلى التصدي لخطر الكوارث الطبيعية. وفي ضوء الحاجة إلى تعاون دولي أقوى من أجل التوصل إلى حلول فعلية ومستدامة لتغير المناخ وتدهور البيئة، وقعت قيرغيزستان على اتفاق باريس وصدقت عليه. وأعربت عن ترحيب الحكومة بالتركيز على البلدان الجبلية في خطة عام 2030 إذ أنها تولي أهمية خاصة للحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة.

64 - وثانياً، أكد أنه يجب أن تكون حماية المناخ وتنفيذ الحلول المستمدة من الطبيعة من الأولويات في إطار خطط الانتعاش. وقد مكن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ البلدان النامية من التركيز على السياسات المراعية للبيئة. وأضاف أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة مبلغ 100 بليون دولار الذي تعهدت بتوفيره سنوياً ابتداء من عام 2020. وكما ذكر رئيس الجمعية العامة في مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي، ينبغي استغلال جائحة كوفيد-19 كفرصة لتحقيق "انتعاش أخضر"، يمكن أن يساعد على إتاحة ما تقدر قيمته بعشرة 10 تريليونات دولار من فرص الأعمال التجارية وإيجاد 395 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030.

65 - وثالثاً، أشار إلى وجوب تعزيز التعاون وتعددية الأطراف، اللذين يمكن أن يكفلا حماية العالم من الأزمات الكبرى.

66 - وأخيراً، قال إنه يجب على اللجنة أن تسعى إلى إتمام عملها في الوقت المتفق عليه، بالنظر إلى أن العمل عن بعد ليس حلاً يسيراً، وبالتالي يتعذر على الوفود الصغيرة تغطية جميع الجلسات.

67 - السيدة موانغي (كينيا): قالت إن كينيا، مع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تظل ملتزمة بزيادة الإجراءات على المستويات العالمي والمحلي والفردى للتعبيل بإيجاد حلول مستدامة لأصعب التحديات التي يواجهها العالم. ورأت أن العلم والتكنولوجيا والابتكار من العوامل الحاسمة في هذا الصدد؛ فالواقع أن الجائحة قد أبرزت الحاجة الملحة إلى إزالة الفجوة الرقمية، مما يفرض ضرورة زيادة التعاون الدولي في شكل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

68 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها، في إطار برنامج التنمية الوطني، رؤية كينيا لعام 2030، تركز حالياً على توفير السكن اللائق بتكلفة معقولة، وزيادة التصنيع، والتغطية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي والتغذية لجميع الكينيين. وأردفت قائلة إن كينيا قد أحرزت، منذ اعتماد خطة عام 2030، تقدماً ملحوظاً في مجالات مثل الحد من الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة. وأطلعت كينيا الدول الأخرى على هذه الإنجازات في تموز/يوليه 2020، عندما قدمت استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

60 - وأكد ضرورة الانتقال فوراً نحو نموذج عادل قائم على التآزر للتجارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تغير أنماط إنتاجها واستهلاكها غير المستدامين، وأن تقي بالتزاماتها إزاء البلدان النامية. ويجب اتخاذ إجراء طموح لتنفيذ اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورأى أن على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية باقتراح تدابير فعالة لخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بغية قصر الاحترار العالمي على 1,5 درجة مئوية. وينبغي لها أيضاً أن تتيح الموارد المالية اللازمة لتمكين البلدان النامية من اتخاذ إجراءات التكيف والتخفيف، ومساعدتها على التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن الاحترار العالمي.

61 - واختتم كلمته قائلاً إن نيكاراغوا تركز على تعزيز رعاية الثروات الطبيعية للنظم الإيكولوجية والأحياء البرية وحمايتها وحفظها واستخدامها على نحو مسؤول بواسطة حلول مبتكرة مستمدة من الطبيعة تدعم التنمية المستدامة والمحلية.

62 - السيد نيانغ (السنغال): قال إن موضوع الدورة الحالية هو الموضوع الأنسب لها في ضوء الأزمة التي سببها كوفيد-19، والتي يُتوقع أن تؤدي إلى انخفاض النمو العالمي بنسبة 4,9 في المائة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد بخطة عام 2030 من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب الجائحة. واستدرك مشيراً إلى التقدم المحرز في مجالات منها التعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية، في حين أن العكس صحيح في مجالات أخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي والبيئة.

63 - وتابع قائلاً إن العمل خلال العقد المقبل من أجل الحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وإرساء السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى ثلاث أولويات. أولاً، إن تمويل التنمية ضرورة ملحة. واقترحت أفرقة المناقشة الستة التي أنشئت في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده خيارات سياساتية محددة تتعلق بالتمويل الخارجي، والسيولة العالمية والاستقرار المالي، والتعرض لمخاطر الديون، وإشراك الجهات الدائنة المنتمة إلى القطاع الخاص، والتدفقات المالية غير المشروعة. كما يجري بذل جهود تمويلية أخرى، مثل مبادرة تعليق خدمة الديون، التي ينبغي تمديدها إلى ما بعد عام 2021 على الأقل. ورأى أنه ينبغي حث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المبادرة بدعم الاقتصادات النامية، ويجب أن يشمل تمويل التنمية التحديات الرقمية والحلول البيئية المبتكرة.

69 - التنمية، تمشياً مع دعم بلده القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أطلقت عدداً من برامج بناء القدرات في أفريقيا.

72 - وزاد قائلاً إن مداوالات اللجنة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات تتيح فرصة لتحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنشيط نظام المنسقين المقيمين، وزيادة القدرة على تلبية احتياجات البلدان، وآليات التمويل المبتكرة. وحث الدول والمؤسسات المالية الدولية على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بل العمل على تجاوزها. وأفاد بأن مصر قد تقدمت، في آذار/مارس 2020، بمبادرة تطلب من خلالها إلى بلدان مجموعة العشرين اتخاذ إجراءات لتخفيف عبء الديون المستحقة على البلدان الأفريقية خلال أزمة كوفيد-19. كما أكد ضرورة اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. فبما أن جائحة كوفيد-19 تهدد بإلغاء مكاسب التنمية في جميع أنحاء العالم، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لسد الفجوة الرقمية ولتتبع آليات التمويل أيضاً.

73 - وقال في ختام كلمته إن لتغير المناخ آثاراً سلبية جسيمة على الدول النامية. ففي منطقة الساحل، التي تشكل مصر جزءاً منها، يهدد التصحر والجفاف الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ولا بد من العمل بنوايا صادقة ورؤية بعيدة المدى لحوكمة المجاري المائية العابرة للحدود لكي لا تعاني دول المصبات آثار عدم التنسيق بين دول الحوض. وينبغي التصدي لتغير المناخ بتحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف. وأضاف أن مصر قد استضافت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، التي عقدت في عام 2018، وتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز إطار التنوع البيولوجي في عام 2021 وما بعده.

74 - السيد تيكلو (إثيوبيا): قال إن من الضروري تنشيط الشراكة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فعلى البلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي والتقني لبناء قدرات البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ولذلك أعرب عن تقدير إثيوبيا للمناسبة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده التي عقدت مؤخراً.

75 - وأضاف قائلاً إن إثيوبيا قد نفذت، خلال العقد الماضي، سياسات متكاملة لصالح الفقراء وبدأت مؤخراً تسجل نتائج مشجعة: فنوعية حياة الناس أخذت في التحسن، وما فتئ البلد يحافظ على النمو الاقتصادي السريع. غير أن الجائحة تلغي هذه المكاسب، كما هو

ونظراً لأن تمويل خطة التنمية الوطنية لا يزال يشكل تحدياً، أعربت عن ترحيب كينيا بالمناقشات الجارية بشأن تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده التي عقدت مؤخراً. فقد أخلت الجائحة بالسياسات المالية في البلدان، ونتيجة لذلك توقفت تعبئة الموارد المحلية في كينيا. إلا أنها رأت أن الأزمة يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات من شأنها أن تزيد الإيرادات الضريبية. فعلى سبيل المثال، تم تسجيل العديد من المؤسسات التجارية والعمال للاستفادة من حزم التحفيز الاقتصادية الخاصة بكوفيد-19، مما يتيح فرصة لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير النظامي وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية.

70 - وختاماً، قالت إن كينيا شاركت، قبل أيام من انعقاد مؤتمر القمة بشأن التنوع البيولوجي، في استضافة حدثاً للقيادات من أجل الطبيعة والناس، حيث انضمت إلى أكثر من 70 من قادة العالم في تأييد تعهد القيادات من أجل الطبيعة. وكينيا، باعتبارها من البلدان ذات التنوع الكبير، تدرك تماماً الحاجة الملحة إلى الحد من البصمة البيئية في العالم. فتغير المناخ يكلف كينيا ما يقرب من 3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، وأدى إلى إفقار ملايين من الناس، ويلغي المكاسب التي تحققت نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعلنت أن كينيا ستشارك في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في عام 2021. وحثت جميع الوفود على المشاركة في هذا المؤتمر، بغية تسخير العلم والابتكار من أجل حفظ المحيطات والاقتصاد الأزرق واستخدامهما على نحو مستدام. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة الذي سيعقد في عام 2021 فرصة لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحصول على الطاقة.

71 - السيد عبد العال (مصر): قال إن خطة بلده، رؤية مصر لعام 2030، التي أطلقت في عام 2016، جاءت بإصلاحات اقتصادية وقانونية ومؤسسية وهيكلية طموحة تجلت بالفعل على مستوى مؤشرات التنمية، مما ساهم في توفير فرص العمل اللائق، ورفع مستوى حياة المواطنين، وتمكين المرأة والشباب. وأضاف أن حكومة بلده قدمت استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي 2016 و 2018. وأشار إلى أن مصر، من خلال رئاستها لمجموعة ال-77 والصين خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، قد اضطلعت بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأردف قائلاً إن الوكالة المصرية للشراكة من أجل

وحدها غير كافية: فلا بد من تعبئة القطاع الخاص. ويجب مكافحة الفساد والتهرب من الضرائب وغير ذلك من أشكال التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية؛ ومعالجة مشاكل تزايد الديون وينبغي أن يكون وقف خدمة الديون المعمول به حالياً بالنسبة لأفقر البلدان مجرد خطوة أولى.

79 - وقالت إن تغير المناخ وتدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي هي أمور تعوق إحراز التقدم في جميع الأهداف، وإن البلدان الضعيفة تشعر بأثار هذه الأمور أكثر من غيرها. وقد كشفت الجائحة عن تفاوتات هيكلية وأدت إلى تفاقم هذه التفاوتات، بما في ذلك الفجوة الرقمية. وفي ضوء هذه التفاوتات، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على عدم ترك أحد خلف الركب. ويجب أن يعالج أيضا الصلة بين الاستجابة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل وبناء السلام، مع ضمان أن تكون حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين في صميم جهود الاستجابة والإنعاش.

80 - واستطردت قائلة إنه من أجل جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر تعاوناً وتماسكاً وتكاملاً ومساءلة وكفاءة، ينبغي أن تتمحور المناقشات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات حول ثنائي أولويات. أولاً، يجب تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة بوصفها راعية للقيم العالمية لميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمعايير الدولية. ثانياً، يجب ضمان تنفيذ الإصلاحات التي اعتمدت بالفعل. ثالثاً، يجب تمكين المنسقين المقيمين من أداء دورهم كقادة استراتيجيين للأفرقة القطرية. رابعاً، يجب تعزيز التعاون الذي تقوم به الأمم المتحدة على الصعيد القطري، على نطاق ركائز بناء السلام والتنمية والعمل الإنساني. خامساً، هناك حاجة إلى استجابة منسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة لكوفيد-19، استناداً إلى خطة عام 2030، وبمشاركة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. سادساً، يجب الارتقاء بالعمل على منع الصدمات الخارجية وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. سابعاً، يجب على الأمم المتحدة أن تستخدم صلاحياتها التنظيمية لمساعدة البلدان في بناء شراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، يجب على الدول الأعضاء أن توفر تمويلاً مرناً ويمكن التنبؤ به.

81 - السيد أكرم (باكستان): قال إن الحصول على لقاح كوفيد-19، عندما يصبح متاحاً، يجب أن يكون ميسوراً ومنصفاً. وعلى الرغم من القيود المالية التي تواجهها باكستان، فقد وفر رئيس وزرائها حافزاً تزيد قيمته على 8 بلايين دولار - أي 3 في المائة من الناتج المحلي

الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وتأثرت قدرة البلدان النامية على إدارة وخدمة الديون على نحو مستدام، على وجه الخصوص. ورأى من الضروري زيادة الطموح فيما يتعلق بخفض أعباء الديون التي لا يمكن تحملها، حيث إن البلدان النامية لا تملك وسيلة لتخفيف الصدمات المالية الناجمة عن الأزمة.

76 - وأكد أن إثيوبيا تأخذ تغير المناخ على محمل الجد، باعتبارها بلداً يتضرر بشدة من هذه الظاهرة ويوجد في صدارة جهود مكافحة عواقبها المدمرة. فقد بلغ فقدان التنوع البيولوجي مستوى حرجاً، مع إمكانية التأثير على أهداف التنمية المستدامة. واستطرد قائلاً إن إثيوبيا، باعتبارها طرفاً في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، قد أحرزت تقدماً كبيراً في وضع الأطر القانونية والمؤسسية، وزيادة الوعي وتيسير الحصول على الموارد الجينية، وفي وضع خطط لتقاسم المنافع. غير أن مما يثير القلق الاتجاه المستجد لدى بعض المستعملين نحو الابتعاد عن الخطط الثنائية لتقاسم المنافع لصالح الخطط المتعددة الأطراف.

77 - وقال في الختام إن الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، تقتضي أن تحصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الموارد الكافية وأن تتسم بالجدوى والاتساق والكفاءة والفعالية. وفي هذا الصدد، يجب أن يستمر تزويد الأفرقة القطرية بالموارد والموظفين على النحو المناسب حتى تتمكن من دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشياً مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ولذلك رأى أن دورة عام 2020 للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات تمثل فرصة هامة لتحقيق هذه النتيجة. وتحتاج البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة إلى بيئة تمكينية ودعم دولي كاف لتنفيذ سياساتها الإنمائية الوطنية. وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالغ الأهمية أيضاً.

78 - السيدة يول (النرويج): قالت إن استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للأزمة الراهنة جديرة بالثناء. وأضافت قائلة إن زيادة التعاون على الصعيد القطري تحت قيادة المنسقين المقيمين واستعانة المنظومة الإنمائية بمصادر التمويل المرنة هما مؤشران على أن إصلاحات المنظومة قد بدأت تؤتي ثمارها بالفعل. ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون الجائحة قد عكست مسار سنوات من التقدم، ولذلك فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن المساعدة الإنمائية الرسمية

الدعم المالي والتكنولوجي الكافي، واستخدام مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، أن تبني نماذج اقتصادية مستدامة دون التضحية بالنمو. ويمكنها أيضاً أن تسهم في تحقيق الأهداف المناخية، على سبيل المثال من خلال مبادرات قائمة على الطبيعة - من قبيل خطة رئيس الوزراء لزراعة 10 بلايين شجرة - واعتماد الطاقة المتجددة كخيار مفضل وضمان كفاءة الطاقة.

85 - السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الجائحة، اقترانا بازدياد تواتر الكوارث الطبيعية واتساع التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها، هي أمور تهدد بإعاقة التنمية طويلة الأجل على جميع المستويات. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والقضاء على الفقر، وغير ذلك من الأولويات الإنمائية الوطنية، فضلاً عن تنفيذ خطة عام 2030.

86 - وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تبذل قصارى جهدها للتخفيف من آثار الأزمة والحفاظ على التقدم الذي أحرزته حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن العواقب الفورية والطويلة الأجل للجائحة، التي أثرت على سبل كسب العيش والجهود المبذولة في مجالات القضاء على الفقر والصحة والتعليم والعمالة والحماية الاجتماعية، قد تسببت دون شك في تراجع النمو الاقتصادي وتباطؤ التقدم نحو تحقيق الأهداف.

87 - واستناداً إلى هذه الخلفية، لا بد من توفر استجابة عالمية موحدة والتزام متجدد بتعددية الأطراف. ويلزم إجراء تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19، إلى جانب تقديم الدعم التقني والمالي من الشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين. ولا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مصممة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن بلده يعتمد على الدعم المستمر من جانب الشركاء لجهوده الإنمائية الوطنية، وهو على استعداد للعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لكسب المعركة ضد كوفيد-19، واستعادة التقدم نحو تحقيق الأهداف والتعجيل بإحرازه، وإعادة البناء على نحو أفضل.

88 - تولت السيدة دانييلتشاكوف (سلوفاكيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

الإجمالي - لدعم الفقراء ومنع انهيار الاقتصاد. وقد مكنت استراتيجية "الإغلاق الذكي" باكستان من السيطرة على انتشار الفيروس. غير أن التدابير المحلية غير كافية. ففي حين أن البلدان المتقدمة النمو قد وفرت حافزاً قدره 13 تريليون دولار لإنعاش اقتصاداتها، فإن البلدان النامية تكافح من أجل أن تُجمّع ولو نسبة ضئيلة من مبلغ الـ 2,5 تريليون دولار الذي يقدر أنها تحتاج إليه من أجل التعافي.

82 - وأضاف قائلاً إن رئيس وزراء باكستان قد اقترح في نيسان/أبريل 2020 مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون باعتبارها إحدى أسرع الطرق لإيجاد حيز مالي للبلدان النامية. وقد شاركت باكستان في رئاسة فريق المناقشة المعني بالديون وكوفيد-19، التي جرت في إطار مبادرة تمويل التنمية فيعصر كوفيد-19 وما بعده. وبالنسبة لباكستان، فمن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الخيارات التالية لاتخاذ إجراءات عاجلة: تمديد مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون لمدة سنة أخرى على الأقل؛ وأن يكون صافي التدفقات الواردة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يعادل ما يُعْلَق من الديون أو يزيد عليه؛ وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً أو إعادة هيكلتها بدرجة كبيرة؛ وتوسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة إلى حد كبير من خلال المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من مصادر التمويل بشروط ميسرة؛ وعمليات إعادة شراء الديون ومقايضة الديون في مجالات المناخ وأهداف التنمية المستدامة والصحة؛ ومشاركة القطاع الخاص من خلال مرفق السيولة والاستدامة الذي اقترحتة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأهم من ذلك، إنشاء ما لا يقل عن 500 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة الجديدة وإعادة تخصيص الحصص غير المستخدمة للبلدان النامية.

83 - واستطرد قائلاً إنه من الضروري أيضاً تحديد الإجراءات المتعلقة بالسياسات التي ستكون حيوية لبناء اقتصاد المستقبل. وتشمل الاحتياجات الحاسمة إعادة تنظيم الهيكل المالي من أجل ضمان قدر أكبر من الإنصاف والكفاءة؛ ووجود نظام ضريبي دولي عادل ووقف التدفقات المالية غير المشروعة؛ ووجود نظام تجاري منصف موجه نحو التنمية في إطار منظمة التجارة العالمية؛ والنمو الذي يقوده الاستثمار، ولا سيما الاستثمار في البنية التحتية المستدامة؛ ومواءمة نظام الملكية الفكرية مع أهداف التنمية المستدامة؛ ورقمنة اقتصادات البلدان النامية.

84 - واختتم كلامه قائلاً إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متزامنة لتجنب الكارثة المناخية الوشيكة. ويمكن للبلدان النامية، من خلال

الذي يتجاوز من حيث طابعه الحدود الإقليمية، والتدابير الجديدة التي فُرضت في عام 2020، في ظل تفشي الجائحة. وعلى الرغم من هذه الظروف العصيبة، تواصل كوبا تنفيذ خطتها الإنمائية التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام 2030.

92 - السيد داي بينغ (الصين): قال إن المجتمع الدولي بحاجة إلى مضاعفة جهوده في مختلف المجالات من أجل إعادة البناء بشكل أفضل. أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق العولمة وأن يبني اقتصاداً عالمياً مفتوحاً. وبذلك، يجب عليه أن يعالج قضايا من قبيل فجوة الثروة والفجوة الإنمائية، وأن يحقق التوازن المناسب بين الحكومة والسوق الحرة، والإنصاف والكفاءة، والنمو وتوزيع الدخل، والتكنولوجيا والعمالة، من أجل ضمان التنمية الكاملة والمتوازنة التي تعود بالنفع على الجميع. وينبغي أن يتمسك بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وأن يرفض النزعة الأحادية والنزعة الحمائية، وأن يضمن سلاسة واستقرار سير العمل في سلاسل الإمداد والصناعة العالمية.

93 - ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون لمعالجة التراجع الاقتصادي العالمي. وينبغي تنفيذ سياسات نقدية ومالية منسقة وفعالة، وينبغي أن تكون التنمية من أولويات سياسة الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية. ويجب تعبئة الموارد الإنمائية بالكامل، بسبل منها الاستفادة إلى أقصى حد من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

94 - ثالثاً، من المهم تحسين الحوكمة وتعزيز التأهب لمواجهة التحديات العالمية، بسبل منها صون النظام الدولي وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي إعطاء الأولوية للتشاور المكثف والتعاون وتقاسم المنافع لضمان تمتع جميع البلدان بحقوق وفرص متساوية واتباعها القواعد نفسها. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لشواغل البلدان النامية، التي يجب أن يكون لها دور أكبر في الإدارة الاقتصادية العالمية.

95 - رابعاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق التنمية الخضراء والانتعاش المرن. ويجب أن يجعل بالعمل على مكافحة تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع تشجيع الانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون.

89 - السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا): قالت إن جائحة كوفيد-19 قد عكست مسار الكثير من التقدم الذي جرى إحرازه - حتى وإن كان غير كاف - نحو تنفيذ خطة عام 2030، وإن استجابة المجتمع الدولي حتى الآن أظهرت أن تعددية الأطراف ضعيفة ومهددة. وقد أبرزت الأزمة الراهنة الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف والتضامن والتعاون كأساس للعلاقات الدولية والامتنال لميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. ومن شأن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس وإطار سندي، من بين صكوك هامة أخرى، أن يكون مستحيلاً في الوقت الذي تواصل فيه الحكومات اتخاذ إجراءات أحادية وانعزالية وقسرية وحمائية تضر بالإنسانية جمعاء، ولا سيما العالم النامي. وقالت إن المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية، من جانب جميع الدول ومن أجلها، دون تمييز أو استبعاد لأسباب سياسي أو اقتصادي أو أسباب أخرى. ويجب أن تراعي الحلول أيضاً اختلاف الأحوال والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، فضلاً عن المساواة في السيادة، لجميع الدول الأعضاء.

90 - وأضافت قائلة إن الموارد والتكنولوجيا والقدرات اللازمة من أجل إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل وشاملة للجميع متوفرة حالياً ولكنها لا تستخدم. ويجب أن تبدأ البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بصورة منتظمة؛ وهناك حاجة إلى هيكل مالي جديد؛ ويجب إيجاد حل طويل الأجل ومستدام لمشكلة ديون البلدان النامية، التي تسدد بالفعل بمعدل يزيد عن قيمتها بعدة مرات. وينبغي تعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية: يجب ألا يستمر المجتمع الدولي في إعاقه ممارسة الشعوب لحقها في التنمية. ويجب تنفيذ اتفاق باريس وبرنامجه عمله لإنقاذ كوكب الأرض من أجل الأجيال القادمة: فليس من حق أي بلد أن ينكر من جانب واحد مسؤوليته الدولية أو التاريخية، أو أن يتجاهل الذين الإيكولوجي الذي يقع على عاتقه إزاء الأجيال المقبلة.

91 - واستطردت قائلة إن المجتمع الدولي في مناسبات لا حصر لها قد رفض فرض تدابير قسرية من جانب واحد باعتبارها غير متوافقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الشعب الكوبي يخضع لهذه التدابير منذ 60 عاماً نتيجة للخطر الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني وغير الأخلاقي وغير العادل القائم على سياسة الإبادة الجماعية الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اشتد أثر الخطر مع تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون

96 - واستطرد قائلاً إن الصين تمكنت بجهود مضنية من السيطرة على كوفيد-19 وإعادة فتح اقتصادها، المتوقع أن ينمو في عام 2020. وقال إن الصين، انطلاقاً من روح التعاطف، ستقدم مساعدة دولية بقيمة بليون دولار على مدى السنتين المقبلتين وستنفذ أيضاً بالكامل مبادرة وقف خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين وتدعم تمديداتها. وعلاوة على ذلك، فقد ألغت الديون المتعلقة بقروض حكومية معفاة من الفوائد لبلدان أفريقية كانت ستستحق قبل نهاية عام 2020.

97 - وتابع كلامه قائلاً إن الصين تشجع بقوة الابتكار وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، وقد طرحت المبادرة العالمية لأمن البيانات. وتعزز زيادة مساهمتها المزمعة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، والسعي إلى ضمان بلوغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذروتها قبل عام 2030، وتهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. وبحلول نهاية عام 2020، تكون الصين قد انتشلت من براثن الفقر جميع سكان الريف الذين يعيشون حالياً تحت عتبة الفقر، مما يفي بالغاية المتعلقة بالقضاء على الفقر من غايات خطة عام 2030 قبل 10 سنوات من الموعد المحدد. وقال إن الصين مستعدة لاطلاع البلدان النامية الأخرى على خبراتها، وتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحقيق التنمية المشتركة من خلال التعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق.

98 - وأضاف قائلاً إن الصين تؤيد تماماً دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وبناء على ذلك، فهي ستقدم 50 مليون دولار لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19، و 50 مليون دولار للمرحلة الثالثة من برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين الصين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. كما أنها ستمدد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية لخمس سنوات أخرى لما بعد عام 2025، وتنشئ مركزاً عالمياً للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية بقيادة الأمم المتحدة، وتنشئ مركزاً دولياً للبحوث في مجال البيانات الضخمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

99 - السيد كوستا فيليو (البرازيل): قال إن إحدى النتائج الضارة المترتبة على الجائحة هي رفع مستويات الجوع في العالم. وفي هذا الصدد، ما فتئت البرازيل تقوم بدور رئيسي في معالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي، من خلال استخدام التكنولوجيا الرائدة والمستدامة التي مكنتها من إنتاج المزيد من السلع الأساسية باستخدام أراض أقل. وعلى مدى 40 عاماً، نما إنتاج المحاصيل في البرازيل بنسبة 385 في المائة، بينما لم يحدث نمو في مساحتها الزراعية إلا بنسبة 32 في

100 - وأضاف قائلاً إن من المؤسف أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التجارة الزراعية والأمن الغذائي: فالحواجز التعريفية وغير التعريفية المرتفعة كثيرة، والإعانات الزراعية الضخمة في البلدان المتقدمة النمو لا تعرض البيئة للخطر وتسبب تدهور الأراضي فحسب، بل تعوق أيضاً إنشاء قطاعات زراعية قوية في العالم النامي. والنتيجة هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يعرقل إحراز تقدم في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ويستلزم إعادة البناء بشكل أفضل إزالة العقبات المنهجية التي تعترض تحقيق الأهداف المشتركة، من قبيل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية، ولكن الشعارات الرنانة لا تقابلها إجراءات ولا يزال النهج الحمائي إزاء سوق الأغذية الزراعية قائماً، حتى أثناء الجائحة الحالية.

101 - وقال إن مزيج الطاقة في البرازيل يتألف من 45 في المائة من مصادر الطاقة المتجددة، مما يدل على جدوى البدائل المتجددة للوقود الأحفوري. ولو لم يرفض البعض الفوائد الواضحة للوقود المتجدد لصالح سياسات اقتصادية حمائية قصيرة النظر على مدى السنوات الأربعين الماضية، لربما كان العالم في وضع مختلف تماماً.

102 - وأضاف أنه خلال فترة "الوضع الطبيعي الجديد" المؤقت في الأمم المتحدة، بما في ذلك الصعوبات المتزايدة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية من خلال المفاوضات الافتراضية، من المهم ضمان أن تعكس الوثائق المنبثقة عن عمل اللجنة مواقف البلدان بشكل كاف. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يصبح البناء على نحو أفضل ممارسة انتقائية تختار فيها البلدان المسائل التي تهمها وتتجاهل غيرها حسبما يلائمها.

103 - السيدة تسفاماريام (إريتريا): قالت إن انتشار جائحة كوفيد-19 على نحو سريع لا يمكن التنبؤ به قد وضع التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف على المحك. وكشفت الاستجابة الدولية مواطن ضعف، وبدأ عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة في خضم

في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع بلدان الشمال. وينبغي أن يندرج تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في صميم العمل من أجل تحقيق خطة عام 2030.

108 - ومضى يقول إن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده كانت فرصة طيبة للمجتمع الدولي للتأكيد على أهمية القدرة على التنبؤ والشفافية والشمول في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وبذل الجهود المشتركة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتيسير إعادة الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية؛ والعمل الجماعي لمعالجة تزايد تعرض البلدان النامية لمخاطر المديونية؛ وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل بشروط ميسرة لمساعدة البلدان النامية.

109 - وذكر أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقرارات اللاحقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع. وأنهى بيانه قائلا إن وفده ملتزم بالمشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لضمان وضع سياسات مناسبة للمنظومة الإنمائية قبل إجراء استعراض نظام المنسقين المقيمين في وقت لاحق من السنة.

110 - السيد القادري (المغرب): قال إن المغرب قدم استعراضه الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020. وأضاف قائلا إن البلد شهد تطورا لم يسبق له مثيل على مدى العقدين الماضيين، ويواصل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات اللازمة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وعُهد إلى لجنة خاصة معنية بالتنمية بمهمة وضع ميثاق اجتماعي جديد وتنشيط الاقتصاد الوطني.

111 - واسترسل قائلا إن المغرب اتخذ على وجه السرعة، استجابة للأزمة الراهنة، تدابير متعددة الأبعاد لمعالجة الآثار الصحية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وكفل الملك تقديم مستوى عال من الدعم للشعب المغربي، ولا سيما الفئات الأكثر تضررا. وأنشئ صندوق لجائحة كوفيد-19 لدعم النظام الصحي والاقتصاد، والتخفيف من أثر الجائحة على الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والفئات الضعيفة، بما فيهم العاطلون عن العمل الجدد والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي.

الأزمة، الأمر الذي يجعل الالتزام والتضامن أمرين ضروريين أكثر من أي وقت إذا أريد عدم ترك أحد خلف الركب. وأكدت ضرورة أن تعمل اللجنة بجد أكثر من أي وقت مضى لضمان أن تُحدث التزاماتها أثرا على أرض الواقع وأن تكون مناقشاتها، التي ينبغي أن تستند إلى مشاريع قرارات موجزة وعملية المنحى، مناقشات بناءة.

104 - واسترسلت تقول إن إريتريا دولة فتية تنتقل من مرحلة إعادة الإعمار بعد الاستقلال إلى التنمية المستدامة الشاملة للجميع والطويلة الأجل. وساعد نموذجها الإنمائي القائم على العدالة الاجتماعية على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عند الاستقلال، وعلى تعزيز الوحدة الوطنية وحفز النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وذكرت أن الحكومة تركز على دعم أضعف الشرائح السكانية، بما في ذلك سكان المناطق الريفية. ولئن فعلت الحكومة الكثير في سبيل إرساء أسس النمو الاقتصادي المستدام، يتعين عليها مضاعفة جهودها للتخفيف من آثار الجائحة وغزو الجراد الذي يلوح في الأفق في المنطقة.

105 - وختمت حديثها قائلة إن إريتريا تعمل جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وهي ملتزمة ببناء أمة منسجمة تلبى تطلعات وتوقعات جميع أفراد شعبها.

106 - السيد ميموني (الجزائر): قال إن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الفورية لكوفيد-19 يجب أن تكون مكاملة لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حيث ينبغي أن تهدف كلتاهما إلى إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وكُرست التنمية المستدامة في الدستور الجزائري الجديد، الذي من المقرر طرحه للتصويت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وذكر أن حكومته تنفذ إطارا وطنيا لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستدمج قريبا خطة عام 2030 في القوانين المالية السنوية الوطنية، وستضع إطارا قانونيا لتحفيز وتيسير تنفيذها.

107 - وأردف قائلا إن الجائحة هي بمثابة تذكير بأهمية تعددية الأطراف في كفالة عدم ترك أي بلد أو فرد خلف الركب. وقال إنه يجب أيضا تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أدرجته الحكومة في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، بغية دعم الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية. واستدرك قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، وإن التنمية في بلدان الجنوب تتطلب منح الأولوية للإنصاف والتقدم الاجتماعي، واحترام سيادتها والمساواة

الدعم المقدم لتمكين تلك البلدان من مواجهة الأزمة الحالية والتعجيل بتنفيذها لخطة عام 2030.

116 - واسترسل يقول إن نيبال قدمت استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020. وثمة حاجة إلى تقوية وتنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وانتعاش يتسم بالقدرة على الصمود، بما يضيف أهمية خاصة على الاستعراض الشامل القادم الذي يجري كل أربع سنوات. وأكد أنه يجب عدم استخدام الجائحة كذريعة لتغيير المعايير أو تبرير التقاعس عن العمل بشأن المسائل الملحة مثل تغير المناخ أو أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من قلة الانبعاثات في بلده، فإن آثار تغير المناخ تؤثر بشدة على حياة النيباليين. وعلى الرغم من أن التصدي لتغير المناخ مسؤولية جماعية، فإن من واجب كبار مسببي الانبعاثات أن يكتفوا عملهم، بما يعكس إسهامهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، تماشياً مع اتفاق باريس.

117 - وتابع يقول إن الأزمة الحالية تحد من حركة الناس بشكل كبير، مما يجعل التكنولوجيات الرقمية شريان حياة بالنسبة للكثيرين. بيد أن شريحة كبيرة من سكان العالم تقتقر إلى إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات، وإذا لم يتم سد الفجوة العميقة في إمكانية الحصول عليها، فلن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة ترسيخ أوجه عدم المساواة. ولمواجهة هذه الجائحة، من الضروري حشد الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، سيكون لمداولات اللجنة دور فعال في توفير التوجيه السياسي ورفع مستوى الطموح.

118 - السيد الخاقاني (العراق): قال إن العراق قدم استعراضه الوطني الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2019، وسيقدم استعراضه الوطني الطوعي الثاني في عام 2021. إلا أن جهود بلده الإنمائية تواجه معوقات مركبة متمثلة في جائحة كوفيد-19، وعبء محاربة الإرهاب، وخفض حصته من إنتاج النفط بنسبة 23 في المائة حسبما اتفق عليه مع منظمة البلدان المصدرة للنفط في نيسان/أبريل 2020، مما سيؤدي إلى عجز كبير في الموازنة العامة خلال الأعوام القليلة المقبلة.

119 - وأكد ضرورة أن تسفر مشاورات اللجنة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات عن مزيد من التحسينات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تمثيل جغرافي أكثر

112 - وأردف يقول إن المغرب، في ضوء إيمانه الراسخ بالدور الرئيسي للشراقات العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ركيزة من ركائز سياسته الخارجية، مع التركيز بوجه خاص على التعاون مع البلدان الأفريقية الأخرى. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أطلق الملك مبادرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية تهدف إلى إنشاء إطار عملياتي للجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الجائحة. وأضاف قائلاً إن المغرب قدم أيضاً مساعدة طبية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى أكثر من 20 بلداً أفريقياً. وبنفس روح التضامن هذه، لا يدخر المغرب وسعاً في ضمان أن تقدم اللجنة إلى أفريقيا كل ما يلزمها من دعم لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي بفعالية للجائحة.

113 - وواصل كلامه قائلاً إنه نتيجة لتعطل سلاسل الإمداد، كان هناك نقص في المنتجات الغذائية في المناطق الأكثر حرماناً، ولا سيما في أفريقيا. وقال إن المغرب سيمثل أفريقيا في اللجنة الاستشارية المنشأة في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية لعام 2021، وسيبذل، بهذه الصفة، قصاره لتعزيز مصالح البلدان التي تمر قطاعات الأغذية الزراعية فيها بأزمة.

114 - واستطرد يقول إن المغرب سيقدم كل الدعم اللازم لعمل اللجنة بشأن تغير المناخ والتحول في مجال الطاقة، وهو ملتزم أيضاً بالمساهمة بشكل مجد في المبادرات الدولية والإقليمية والأفريقية من أجل التنمية المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي، والحصول على الطاقة، والتنمية الاجتماعية، والزراعة المستدامة. وختم حديثه قائلاً إن المغرب سيقدم في الدورة الحالية مشروع القرار الذي يُقدم كل سنتين بشأن السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، ومشروع القرار الذي يُقدم كل خمس سنوات بشأن المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة.

115 - السيد ثابا (نيبال): قال إن الجائحة زادت من تهميش البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛ وأدى توقف السياحة والتحويلات المالية، إلى جانب تعطل سلاسل الإمداد والتجارة، إلى جعل الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أصعب بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى إعادة البناء بشكل أفضل، من الضروري الابتعاد عن النموذج الاقتصادي الحالي غير المستدام. وأضاف قائلاً إنه يجب أن تكون شواغل أشد البلدان فقراً وأكثرها ضعفاً في صدارة الخطاب الإنمائي، ويجب على الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين زيادة

إليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية تنفيذا شاملا، مع تعزيز التعاون الدولي أيضا للتغلب على جائحة كوفيد-19 على سبيل الأولوية.

125 - واستطرد قائلا إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي احتشد حول زعيمه، يعمل بشكل دينامي على إرساء دولة اشتراكية قوية. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن لتطوير الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة. ومن دواعي فخر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أفراد شعبها متحدون بقوة حول زعيمهم في المواقف الصعبة ويساعدون ويشجعون بعضهم بعضا. وتكلم عن مواصلة الحكومة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي المتعدد الأوجه مع جميع البلدان التي تتطلع إلى بناء عالم يسوده السلام والعدل ويقوم على الاستقلال والمساواة والمنفعة المتبادلة. وقال إن وفده يتطلع إلى إيجاد سبل عملية لتحسين الحالة الاقتصادية الدولية من خلال تبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

126 - الرئيسة: قالت إنها إذا لم تسمع أي اعتراضات ستعتبر أن اللجنة وافقت على الاستماع إلى آخر متكلم باللغة الإنكليزية فقط.

127 - لقد تقرر ذلك.

128 - السيدة بادجي (غامبيا): قالت إن جائحة كوفيد-19 تلحق الضرر بالاقتصاد الغامبي، حيث يحول البلد موارده الحيوية لدعم هياكله الأساسية الصحية الهشة. وأشارت إلى أن حكومتها أجرت تقييما سريعا للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، ووضعت خطة استجابة تشمل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وفي الوقت ذاته، تبذل الحكومة أيضا جهودا كبيرة لتنشيط نظام الرعاية الصحية الأولية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

129 - وذكرت أن الحكومة وقّعت في حزيران/يونيه 2020 اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برنامج التعجيل بالتنمية المجتمعية الذي يهدف إلى الحد من التفاوتات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية الاقتصادية. ونفذت الحكومة أيضا برنامجا جديدا للحماية الاجتماعية في أفقر 30 مقاطعة في البلد، وشرعت في إجراء تقييم منتصف المدة لخطتها الإنمائية الوطنية للفترة من عام 2018 إلى عام 2021، بغية وضع خطة وطنية قوية للإنعاش.

130 - وأضافت قائلة إن الجائحة أدت إلى تفاقم التحدي المتمثل في القدرة على تحمل الدين. ولذلك، فإن غامبيا تكرر الدعوة إلى تخفيف

توازننا بين المنسقين المقيمين وتوظيف أجهزة الأمم المتحدة مزيدا من الخبراء من جنسية البلد المضيف.

120 - وقال إن العراق يتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المقرر عقده عام 2021، وفقا لقرار الجمعية العامة 225/74، ويقدّر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة تحضيرا لهذا الحدث.

121 - وأعرب عن رغبته في توجيه الانتباه بوجه خاص إلى موضوع العواصف الرملية الذي يشكل هاجسا لحكومة بلده، حيث ينتج عنها تدمير الغطاء النباتي وتعطيل حركة الملاحة الجوية والأضرار التي تصيب الجهاز التنفسي. وهذه الأضرار تعقد المشهد في ظل جائحة كوفيد-19. وشدد أيضا على الحاجة إلى استحداث آلية لإدارة المجاري المائية العابرة للحدود.

122 - السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة، التي ينتج عنها ديون ثقيلة، فضلا عن النزاعات والتدابير القسرية الانفرادية، تحول دون تحقيق البلدان النامية لأهدافها. وتتفاقم أوضاع تلك البلدان من جراء الأزمة الصحية العالمية، إلى جانب الكوارث الطبيعية التي تزداد تواترا.

123 - وتابع قائلا إن اللجنة مكلفة بالسعي إلى معالجة تلك المشاكل، وينبغي لحكومات جميع الدول أن تضطلع بمسؤولياتها بالكامل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. ويجب على كل بلد أن يستخدم نموذج واستراتيجية التنمية الأنسب لظروفه ومتطلبات ومصالح شعبه. وأكد ضرورة أن تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية على الحياد والمنفعة المتبادلة، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية التي لا تستطيع إحراز تقدم في ظل النظام الاقتصادي الدولي القائم. وتطرق إلى مسألة التأكيد على أن "حقوق الإنسان" و "الديمقراطية" و "الحكم الرشيد" هي شروط مسبقة للتنمية الاقتصادية، فقال إنها مجرد ذريعة سياسية لفرض القيم ونماذج التنمية الغربية.

124 - ومضى يقول إن السلم والأمن هما، في الواقع، الشرطان الأساسيان للتنمية الاقتصادية: فلن يتسنى تعبئة المزيد من القوى العاملة ورأس المال والتكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية إلا في ظروف يسودها السلام والاستقرار الدائم. وأكد على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في الحوار والمفاوضات بشأن التنمية الاقتصادية الدولية، وأن تكفل تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل

عبء الديون وإلغائها، من أجل إتاحة الموارد المالية للتدخلات المنقّذة للحياة والاستثمار المستدام في اقتصادات البلدان النامية. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل العالمي، بالنظر إلى أن السيولة المحلية أصبحت بالفعل تمثل تحدياً بالنسبة لمعظم البلدان النامية بسبب التراجع الاقتصادي. وذكرت أنه يجب على الشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، ويجب بذل المزيد من الجهود لدعم استثمارات القطاع الخاص، التي تؤدي دوراً حاسماً في تنفيذ خطة عام 2030.

131 - وأتتبع ذلك بالقول إن لتضاؤل التنوع البيولوجي أثراً مباشراً على حياة الأفراد في المجتمعات المحلية في غامبيا وسبل عيشهم. وهناك سياسة وطنية جديدة بشأن الموارد الطبيعية تتيح بناء القدرات المحلية في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتسعى الحكومة أيضاً إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود من خلال سياساتها المتعلقة بتغير المناخ. وقدمت غامبيا استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2020، بعد عملية تشاورية شاملة.

132 - وختمت كلامها قائلة إن غامبيا تدعو إلى اتباع نهج أكثر تنسيقاً لتنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما لزيادة تبادل أفضل الممارسات في ضوء التحديات التي تطرحها الأزمة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة 18:10.